الأمم المتحدة

A/C.1/66/PV.20

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢٠**

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين . . . . . (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بنود جدول الأعمال ٨٧ إلى ١٠٦ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستختتم اللجنة بعد ظهر اليوم مناقشتها المواضيعية، وسوف تبدأ بالاستماع إلى المتكلمين المتبقين في قائمتنا المتجددة للمجموعة ٧، ”آلية نزع السلاح“. وبعد ذلك، سوف نشرع في ترتيبات البت في مشاريع القرارات ومن ثم نستمع إلى بيانات ممثلي المنظمات غير الحكومية وفقا لبرنامج عملنا.

السيد مانفريدي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نثني على هولندا وسويسرا وجنوب أفريقيا التي تقدمت بمشروع القرار A/C.1/66/L.39، المعنون ”تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف“. لقد اشتركنا منذ البداية في الاجتماعات غير الرسمية للبلدان ذات التفكير المتماثل التي عقدت في جنيف للاتفاق على نص مشروع القرار، ونحن في غاية الرضا عن النسخة النهائية. هذه النتيجة ما كانت لتتحقق لولا العمل الشاق الجدير بالإعجاب الذي قامت به وفود هذه البلدان الثلاثة. نحن واثقون من أنه سيتم اعتماد مشروع القرار بأغلبية كبيرة، أو بصورة أفضل، بتوافق الآراء.

تنبع مبادرة تقديم مشروع القرار من قرار الأمين العام عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. كان السبب هو استمرار عجز مؤتمر نزع السلاح، الذي لا يمكن بصراحة السكوت عليه، عن الاتفاق على أي برنامج عمل أيا كان طوال السنوات الـ ١٥ الماضية، اللهم باستثناء عام ٢٠٠٩.

والهدف من مشروع القرار A/C.1/66/L.39 – المماثل للقرار السابق له ٩٣/٦٥، الذي اتخذ في العام الماضي – هو مواصلة الضغط السياسي الكامل، ودفع مؤتمر نزع السلاح ليعود إلى الحياة المنتجة – وهو ما يعني، بالطبع، التفاوض على صكوك دولية لنزع السلاح وعدم الانتشار. تؤمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

11-56253 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

إيطاليا تماما بهذا الهدف، وأيدت، منذ البداية، باستمرار فكرة الأمين العام لعقد الاجتماع الرفيع المستوى.

ورغم المفارقة، فإن الجهود الدولية لنزع السلاح، على الرغم من الشلل الذي يعتري مؤتمر نزع السلاح، لم تكن خالية من النجاحات خلال العامين الماضيين. فقد شهدنا، على سبيل المثال، النتيجة الإيجابية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ومؤخرا جدا، تلقى أحد الفصول الرئيسية لخطة عمله – عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، دفعة كبيرة من قرار الدول الثلاث المودع لديها المعاهدة، عقد المؤتمر في فنلندا وتعيين وكيلة وزارة الخارجية الفنلندية ميسرة له.

وشهدنا أيضا في الأشهر الماضية نجاح التفاوض بشأن المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وتوقيعها والتصديق عليها بين روسيا والولايات المتحدة، والتي سوف تحقق تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية للقوتين النوويتين الرئيسيتين. وفي أواخر عام ٢٠٠٨، وقعت اتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية. وكان بلدي أحد الموقعين الأصليين، وصدقنا عليها في الصيف الماضي. واليوم، انضم أكثر من ١٠٠ بلد إلى هذا الصك.

ومع ذلك، تبقى الحقيقة أنه تم تحقيق هذه النجاحات خارج مؤتمر نزع السلاح، رغم أن المؤتمر يعرف بأنه الهيئة العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وكلما درسنا أوجه القصور في مؤتمر نزع السلاح، كلما زاد اقتناعنا بأن مشكلة المؤتمر الحقيقية لا تكمن في انعدام الإرادة السياسية، رغم أن البعض ما برح يرى هذا. أظهرت هذه الأيام الماضية في اللجنة الأولى بما لا يدع أي مجال للشك أن الإرادة السياسية داخل عضوية المؤتمر وخارجها موجودة فعلا وتنبض بالحياة والعافية.

عرض هذا العام أربعة مشاريع قرارات تتناول بشكل مباشر أو غير مباشر مؤتمر نزع السلاح وأنشطته وعلله: مشروع القرار A/C.1/66/L.39، الذي ذكرته للتو، ومشروع قرار كندي بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (A/C.1/66/L.40/Rev.1**)، وآخر قدمته النمسا والنرويج والمكسيك، بعنوان ''المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف'' (A/C.1/66/L.21)، وأخيرا، مشروع قرار قدمته كوبا بشأن التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١١ (A/C.1/66/L.13/Rev.1).

وعلاوة على ذلك، بادرت أستراليا واليابان، في جنيف في ربيع هذا العام، بتنظيم حدث جانبي مدته تسعة أيام بشأن جوانب محددة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على هامش مؤتمر نزع السلاح، كان أساسيا في توضيح عدد من المسائل المعقدة المتعلقة بالمعاهدة، للرجوع إليها مستقبلا. أخيرا، يجب أن نذكر، مع التقدير، العمل الجاري فيما بين الدول النووية الخمس للتوصل إلى منظور مشترك بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح، وجهودها الحثيثة كي تشرك أيضا في هذه الممارسة الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولذلك فإن مشكلة المؤتمر الحقيقية ليست انعدام الإرادة السياسية المزعوم بين أعضائه. نحن نرى أن ما يعرقل مؤتمر نزع السلاح هو بدلا من ذلك إساءة استخدام نظامه الداخلي، وخاصة قاعدة توافق الآراء، من جانب قلة قليلة، لأسباب تقتضيها الضرورات السياسية الوطنية، مهما كانت مشروعة، تمنع غالبية لديها مثلها أسباب وجيهة ومشروعة من المضي في التفاوض بشأن اتفاقات لنزع السلاح وعدم

الانتشار. إن سبب وجود قاعدة توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح هو الحيلولة دون إبرام أي معاهدة بما يتعارض مع المصالح الأمنية لأي عضو، وليس لمنع إجراء المفاوضات. لا نعرف أحدا يمكن أن يتنبأ بنتيجة المفاوضات قبل انتهاء المفاوضات أو قبل أن تبدأ.

وأذكر أنه، في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٩، اعتمد مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء برنامج عمل تضمن إجراء مفاوضات لكنه لم يتمكن بعدئذ من تنفيذه لأن دولة واحدة منعت المؤتمر من التوصل إلى المزيد من توافق الآراء بشأن قضايا عادية إجمالا لا تتعلق حقا بالأمن القومي، كمسألة في أي أيام الأسبوع تعقد اجتماعات الأفرقة العاملة المخصصة، وفي أي القاعات ومن يرأسها.

هناك أحكام أخرى من النظام الداخلي تستحق أيضا إعادة تقييم. إن التناوب الشهري للرئاسة يبدو مفرطا في التواتر، على حساب استمرارية عمل المؤتمر. وكاقتراح أولي، ربما يمكننا أن نتطلع إلى رئاستين سنويا مدة كل منهما ستة أشهر. ويمكن أيضا تعريف سلطة الرئيس في مجال صنع القرار على نحو أفضل ليتسنى له اتخاذ القرارات الروتينية دون الحاجة إلى التشاور أولا مع الدول الأعضاء.

وعلاوة على ذلك، فإن القاعدة التي تقتضي اعتماد برنامج عمل جديد كل عام، ليست مستصوبة على ما يبدو. إنها تسمح لأي عضو في ١ كانون الثاني/يناير بأن يوقف إلى أجل غير مسمى أي مزيد من المفاوضات التي لم يعد يرغب في إجرائها عن طريق الامتناع عن الموافقة على تمديدها لعام آخر في إطار بنود برنامج عمل جديد – وهو السيناريو الأرجح حين نأخذ في الاعتبار أن إبرام أي معاهدة تتناول نزع السلاح وعدم الانتشار سوف يستغرق وقتا أطول بكثير من عام واحد. وطريقة تصحيح هذا هي أن يتم تلقائيا تمديد صلاحية برنامج العمل المعتمد كل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ما لم يتم الاتفاق على برنامج عمل جديد بتوافق الآراء.

ولذلك، نعتقد أنه ينبغي زيادة التفكير في أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح من أجل جعلها أكثر اتساقا مع سبب وجوده. أما بعد، نحن لسنا غافلين عن الفرضية القائلة بأنه ليست هناك حلول إجرائية للمشاكل السياسية، كما قال وزير خارجيتنا في العام الماضي. بيد أننا، مقتنعون أيضا بأنه لم يعد بالإمكان تأجيل التصدي لمشكلة تتعلق بالقواعد، وعلينا أن نقوم بذلك بشجاعة والتزام، مع السعي إلى حل المسائل السياسية الكامنة وراءها.

أود أن أختتم ببضع كلمات أيضا عن مشروع القرار الذي قدمته كوبا، المعنون ”تقرير مؤتمر نزع السلاح“. ليس من المستغرب، أن يكون التقرير في الأساس وثيقة إجرائية حيث أن هذا العام، كما كان الحال في السنوات الـ ١٤ السابقة، لم يشهد القيام بأي عمل رسمي في مؤتمر نزع السلاح. بيد أن، نص مشروع القرار يذكر بالفعل متابعة الاجتماع الرفيع المستوى، ويدعو إلى قدر أكبر من المرونة لاعتماد برنامج العمل وبدء النشاط الموضوعي في المؤتمر. إن الحالة في مؤتمر نزع السلاح مؤلمة لدرجة أن نصا إجرائيا كهذا لم يخل من إدراج رسالة سياسية. لهذا نحن ممتنون لكوبا التي قادت بمهارة، باعتبارها آخر رئيس لمؤتمر نزع السلاح هذا العام، المشاورات في جنيف لصوغ النص.

السيد لوسينسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تشعر بولندا بقلق بالغ إزاء الركود المستمر الذي أثر على آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف لأكثر من عقد. وبصفة خاصة، نشعر بالقلق إزاء حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، التي بلغت منذ عام ٢٠٠٩ أبعادا جديدة. لا بد من التأكيد على أنه، في عام ٢٠٠٩، فإن تنفيذ قرار مؤتمر نزع السلاح المتخذ بتوافق الآراء بعد مفاوضات أحبط من جانب

بعض أعضائه دون أي حجج مقنعة لمثل هذا الإجراء. ونأسف لأنه في هذه الحالة أسيئ استخدام النظام الداخلي للمؤتمر وجرى تجاوزه على حد سواء نتيجة مطالب متزايدة لا مبرر لها باتخاذ قرار آخر بشأن تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد مؤخرا.

هذه هي الحالة الثانية في غضون بضع سنوات لإهدار فرصة لكسر الجمود المستمر منذ عقد. وتجدر الإشارة إلى أنه في عام ٢٠٠٦، أضفت صيغة الرؤساء الستة، التي اعتمدت لتسهيل العمل الموضوعي للمؤتمر بتوجيه من الرؤساء المتعاقبين، تكثيفا شديدا على المناقشات. ورأي الكثير من أعضاء المؤتمر أن هذه العملية تمثل تنفيذا عمليا للمادة ١٩ من النظام الداخلي التي تنص على أن عمل المؤتمر سيجري أساسا في الجلسات العامة.

أنعش الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٠٦ المؤتمر، وأثبتوا أنه يمكن أن يحرز تقدما ملموسا بشأن جدول أعماله – حتى بدون اعتماد برنامج العمل المثالي – من خلال التقيد الصارم فحسب بالنظام الداخلي وأساليب العمل المنصوص عليها فيه. ورغم أن بعض الأعضاء في نهاية تلك الدورة حالوا دون أن يضع المؤتمر اللمسات الأخيرة على إنجازاته ويسجل تقدما في تقريره، فإن أفكار الرؤساء في دورة عام ٢٠٠٦، الموجزة في وثيقتهم المعنونة ”ورقة رؤية الرؤساء الستة“ غيرت أساليب العمل في المؤتمر للسنوات القادمة.

في السنوات القليلة الماضية، لاحظنا معارضة متنامية بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح لبعض الممارسات التي استخدمت بشكل أحادي لعرقلة تنفيذ القرارات التي اتخذت بتوافق الآراء في المؤتمر. ولقد دفع توقف الإجراءات الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح بعض الدول الأعضاء إلى البحث عن منتدى أو عملية بديلين يمكن الاضطلاع فيهما بالعمل الفني بشأن القضايا التي أصبحت جاهزة للتفاوض أو للنظر الموضوعي، ولكن دون القيود التي تفرضها أساليب عمل المؤتمر. ونعتقد أن الوقت قد حان للنظر بجدية في طرق بديلة للمضي قدما والبدء في الأعمال الفنية المتعلقة بالقضايا التي أصبحت جاهزة للتفاوض.

وشهدنا مؤخرا كيف أدت الأزمة في المؤتمر إلى عملية سبر جدي لأغوار النفس في هيئات نزع السلاح الأخرى التي تستمد جذورها أيضا من مقررات الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي تكافح هي نفسها منذ فترة الجمود الذي تعاني منه أو، بعبارة أخرى، أزمات الهوية الخاصة بها. والغريب أن هذه الهيئات، كونها جزءا لا يتجزأ من آلية نزع السلاح التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى، فضلت التركيز على السبل والوسائل الكفيلة باستئناف المؤتمر لأعماله الموضوعية بدلا من التركيز على تنشيط عملها هي.

وقد يكون من المناسب أن نُذكّر في هذا الصدد بالمثل اللاتيني القديم medice cura te ipsum ومعناه ”أيها الطبيب، عالج نفسك“. ومن المفهوم في ظل هذه الظروف أن بعض أعضاء مؤتمر نزع السلاح الذي يساورهم القلق إزاء مستقبل المؤتمر – الذي كلفته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى (القرار دإ-٢/١٠) بأداء وظائف منتدى تفاوضي وحيد متعدد الأطراف ذي حجم محدود لنزع السلاح يتخذ قراراته بتوافق الآراء – قد خلصوا إلى أنه في هذه المرحلة لا يوجد احتمال للتغلب على المأزق الحالي واقترحوا إنشاء فريق خبراء حكوميين مع منحه ولاية لتحديد الخيارات، بما في ذلك المتطلبات القانونية والإجرائية الضرورية، لبدء التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وهذا الاقتراح قد جاء في وقته تماما. وبالتالي، فإن بولندا تؤيده بصورة كاملة.

مـن ناحيـة أخـرى، فـإن الـشك يـساورنا إزاء استصواب والفائدة العملية للمقترحات التي طُرحت مؤخرا لإجـراء تنقيحـات في النظـام الـداخلي للمـؤتمر، لا سـيما فيما يتعلق باتخاذ القرارات بتوافق الآراء أو ما يتعلق بالرئاسة التناوبية. وينبغي للمرء أن يتذكر أن النظم الداخلية لبعض هيئات نزع السلاح، مثل المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تتضمن أحكاما تنص على اللجوء إلى التصويت في حال عدم وجود توافق في الآراء. غير أنها لم تستخدم هذا الخيار مطلقا بل وأظهرت، حتى في الحالات الصعبة جدا، تصميمها على عدم إيجاد سابقة يمكن أن تمس بالطريقة المفضلة لصنع القرار في هيئات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ألا وهي، توافق الآراء.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن الرئاسة التناوبية في مؤتمر نزع السلاح تعطي فرصة لجميع الدول الأعضاء بلا استثناء للإسهام في أعمال المؤتمر في المدى المنظور، دون استنفاد موارده البشرية والتنظيمية المحدودة، أحيانا، لفترة طويلة جدا. وثمة أدلة مقنعة في تاريخ رئاسة المؤتمر على أن ممثلي البلدان الصغيرة يؤدون واجباتهم الرئاسية بطريقة مثالية. وتمديد الرئاسة لمدة سنة كاملة سيحرم البلدان الصغيرة، ذات التمثيل المحدود في جنيف، من إمكانية المساهمة بحكمتها وخبرتها في حل الشواغل الأمنية للعالم المعاصر.

ويتعين التأكيد أيضا على أن الاستمرارية في رئاسة الأعمال الفنية في الهيئات الفرعية، وهي الآلية المفضلة والمجربة لإجراء مفاوضات، تضمنها الممارسة الراسخة والعملية المتمثلة في تعيين المؤتمر رؤساء الهيئات الفرعية، أو المنسقين المكلفين بمهام محددة، طوال الدورة الكاملة للمؤتمر. وبعبارة صريحة، لا داع إلى إعادة اختراع العجلة.

السيد ناغي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): تؤمن هنغاريا إيمانا راسخا بالنهج المتعدد الأطراف حيال الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار. ونعتقد أن التعددية هي أفضل أداة لصون السلام والأمن الدوليين. غير أننا نرى في الوقت نفسه أن ثمة ضرورة للتغلب على الأزمة التي نعاني منها في جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف منذ سنوات عديدة، ولا سيما نتيجة الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح وعدم تحقيق نتائج ملموسة في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ويزداد هذا الأمر أهمية في وقت يتعين علينا التصدي للتحديات الرئيسية في مجال الانتشار. ويمثل عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، جنبا إلى جنب مع الثقة والشفافية والمعاملة بالمثل، جوانب حيوية للأمن الجماعي.

إن مؤتمر نزع السلاح، وفقا لولايته، هو الهيئة التي تقوم بدور حاسم في التفاوض على المعاهدات المتعددة الأطراف. وبعد أكثر من عقد من الجمود، فإن تنشيط المؤتمر قد بات أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ويجب عدم إساءة استخدام قاعدة توافق الآراء في المؤتمر. فالعالم لا يملك ترف أن يقف مكتوف الأيدي حيال القضايا الحاسمة لنزع السلاح وعدم الانتشار، أو أن يسمح للمسائل الإجرائية بالحيلولة دون إحراز تقدم سياسي حقيقي.

وكانت هنغاريا من بين أوائل البلدان المشاركة في تقديم القرار المتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح والذي دعا إليه معالي الأمين العام بان كي – مون خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. كما كانت هنغاريا أحد الموقعين على الرسالة التي بعثت بها النمسا والتي تم تقديمها في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة بالنيابة عن ٤٩ دولة تطلب عقد مناقشة عامة للجمعية العامة بشأن تنشيط المؤتمر. وهنغاريا تؤيد أيضا تأييدا تاما البيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/65/PV.113) بشأن

مسألة تنشيط المؤتمر خلال مناقشة الجمعية العامة المعقودة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

والجمود الذي طال أمده في محافل نزع السلاح الرئيسية مثل مؤتمر نزع السلاح يمثل مشكلة خطيرة. ومن ثم، فإننا نعتقد أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في خيارات للتغلب على الجمود في المؤتمر. وفي هذا السياق، تلاحظ هنغاريا مع التقدير العدد المتزايد من المبادرات والمقترحات الرامية إلى إيجاد مخرج من المأزق في عمل آلية نزع السلاح. ونؤمن بأنه يتعين على المؤتمر استئناف عمله دون تأخير. ونحن بحاجة ماسة إلى إحراز تقدم متعدد الأطراف بشأن القضايا الحاسمة المدرجة على جدول أعمالنا منذ فترة طويلة جدا.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): من المفترض أن تيسر آلية نزع السلاح الحكومية الدولية المداولات، وبعد ذلك المفاوضات، بهدف التوصل إلى صكوك ملزمة قانونا لتعزيز أمننا المشترك وإزالة الأسلحة التي تسبب أضرارا إنسانية غير مقبولة. والهيئات التفاوضية ليست غاية في حد ذاتها – ولكن ما تحققه من نتائج – والمفاوضات يمكن أن تأخذ أشكالا عديدة. وقد برهنت الأمثلة الأخيرة لنزع السلاح لأغراض إنسانية على إمكانية تشكيل إرادة سياسية ثم ترجمتها إلى نتائج ملموسة تحدث تغييرا بالنسبة للمدنيين.

ويترتب على ذلك أننا ينبغي ألا نستخدم الآلية القائمة في محاولة تقويض القواعد التي حددتها المفاوضات المتعددة الأطراف التي أدت إلى إبرام معاهدات هامة تتصدى بفعالية للشواغل الإنسانية. والمناقشات الجارية حول الذخائر العنقودية، في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، يمكن النظر إليها على اعتبار أنها تفعل ذلك بالضبط. وهذا قد يعرض مصداقية الاتفاقية للخطر ويقوض أهميتها أيضا.

توجد اليوم بلا شك إرادة سياسية واسعة لمواصلة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي والتحرك نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وقد تجلى ذلك بوضوح في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وشهدناه مرة أخرى في العديد من البيانات التي تم الإدلاء بها في هذه الدورة للجنة الأولى.

لكن واقع المسألة أن الآلية الحالية تمنعنا من ترجمة هذه الإرادة السياسية إلى إجراءات ملموسة. وبينما يمكن التأكيد بأن علينا تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة التي كرست لنزع السلاح، فإن الواقع هو أن إرث ١٩٧٨ اليوم يمنعنا من تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين المتعددي الأطراف. إننا نسمح حقا الآن لأولئك الذين لا يسعون إلى تحقيق تقدم بالتحكم في الوتيرة.

إن النرويج منفتحة على المقترح المتمثل في عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، شريطة تحقيقها لنتائج سريعة وحقيقية. لكننا نتساءل عن الحكمة من وراء الاشتراك في عملية لا نهاية لها من المشاورات التي يمكن ألا تؤدي إلى شيء فقط من أجل مجرد القيام بها. في الواقع، هل نرغب حقا في هذه العملية الطويلة والمكلفة؟ وفي حين عدم استبعادنا عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، فعلينا أن نكون على أهبة الاستعداد للنظر في خيارات أخرى للمضي قدما.

سأبدأ بهيئة مقرها هنا في نيويورك، هي هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي أنشئت للاضطلاع بإجراء مداولات موضوعية حكومية دولية، وبتقديم توصيات في هذا

الصدد. لكن الأمر المؤسف أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لم تنتج شيئا منذ عام ١٩٩٩. وقد أثر عدم تحقيق النتائج إلى حد كبير على مستوى مشاركة الدول الأعضاء في دوراتها المنتظمة. بل إن البعض قد تساءل عن جدوى استمرار وجود الهيئة. بدلا من مواصلة الأسف على هذه الحالة، يتعين علينا استكشاف سبل منح الهيئة دورا حقيقيا.

يتفق وفد بلدي بأن الدورة الخامسة والستين قد أدت إلى تبادل مفيد جدا للآراء بين الدول الأعضاء، وبالتالي الوفاء جزئيا بمهمتها المتعلقة بالمداولات. في نفس الوقت، من البديهي أنه لن يكون من السهل بالنسبة للهيئة التوصل إلى توصيات شاملة ومتفق عليها. وتتمثل إحدى الأفكار التي طرحتها النرويج أيضا في السابق، في تكليف اللجنة الأولى كل عام الدورة التالية للهيئة بالنظر في بعض المواضيع المحددة تماما. ويمكن أن تكون حصيلة هذه الدورات إصدار الرئيس لبيان موجز، يعرض وجهات النظر المختلفة وربما المتطابقة بشأن أي موضوع من المواضيع. ويمكن للدورة اللاحقة للجنة الأولى اتخاذ قرار بخصوص مسار ممكن للأمور، بالاستناد إلى تقرير الهيئة. أيضا، يتعين أن تكون دورات الهيئة أقصر وأيسر للمتابعة، ويشارك فيها المزيد من الخبراء القادمين من العواصم. وإذا كنا غير جاهزين للنظر في سبل ووسائل تحسين عمل الهيئة، فإننا نواجه خطر المزيد من التهميش لتلك الهيئة.

ويمكن قول الشيء ذاته، عن مؤتمر نزع السلاح، المعلن بأنه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة. ويتمثل السؤال الرئيسي اليوم في ما إذا كان مؤتمر نزع السلاح قادرا بكل ما في الكلمة من معنى على إصلاح نفسه. وما دامت قاعدة توافق الآراء مطبقة على أية مسألة إجرائية، فإن أي جهد يرمي إلى تحسين وظائفه يواجه خطر التعثر بفعل الحاجة إلى حماية المصالح الوطنية من جانب دولة واحدة أو العديد من الدول الأعضاء الخمسة والستين.

إن العدد المحدود للدول الأعضاء يشكل في حد ذاته مشكلة رئيسية لشرعية مؤتمر نزع السلاح. ويتعين أن تكون هيئة تفاوضية متعددة الأطراف ذات مصداقية ومهمة، وتسعى إلى التفاوض بشأن إبرام معاهدات تسري على جميع الدول، مفتوحة أمام جميع الدول الراغبة في الانضمام. علاوة على ذلك، يفتقر مؤتمر نزع السلاح إلى تفاعل بناء مع المجتمع المدني. وكان يمكن أن يكون ذلك مقبولا عند إنشاء آلية نزع السلاح قبل ٣٠ عاما، لكن اليوم لم يعد ذلك مقبولا. ولو كان مؤتمر نزع السلاح يعمل كهيئة وحيدة تفاوضية متعددة الأطراف، في مجال تحديد الأسلحة، فإن معاهدة تجارة السلاح ما كانت لتكون نتاجا لعمل الجمعية العامة، بل كانت ستدرج في جدول أعمال المؤتمر.

لقد حان الوقت لكي تشير الجمعية العامة بوضوح إلى المؤتمر ودوله الأعضاء أن الوقت بدأ ينفد وبأن ثمة بدائل مجدية للمؤتمر يمكن أن نلجأ إليها. ومشروع القرار الذي قدمته النمسا والمكسيك والنرويج (A/C.1/66/L.21/Rev.1)، الذي يستند إلى شرعية وسلطة الجمعية العامة نفسها يشكل بديلا، ويمكن أن تكون ثمة بدائل أخرى.

يتعين علينا أيضا النظر في سبل تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى. ويتعين على هذه الهيئة الاضطلاع بدور حاسم في مجال النهوض بعملي نزع السلاح ودعم الانتشار، اللذين تزداد أهميتهما، بفعل وصول الأجزاء الأخرى من الآلية إلى توقف تام. هل نستخدم وقتنا بطريقة فعالة في هذه الهيئة؟ لقد عقدنا مناقشات في هذا الخصوص منذ سنوات مضت، ويتعين علينا أن نكون منفتحين فيما يخص النظر في سبل تعزيز تنشيط هذه الهيئة.

في الختام، بعث مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠، رسالة سياسية قوية بخصوص الهدف العام المتمثل في التوصل إلى عالم أكثر أمنا بدون أسلحة نووية. ونحن بحاجة إلى الاهتمام بهذا الالتزام.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود أولا التعبير عن دعم المكسيك لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز آلية نزع السلاح، بما في ذلك جهود الأمين العام الرامية إلى توجيه الانتباه السياسي صوب تنشيط آلية نزع السلاح، خصوصا مؤتمر نزع السلاح، عبر الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد عام ٢٠١٠، ومناقشة المتابعة الخاصة به التي عقدت بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه (انظر A/65/PV.113). ترى المكسيك بأن استعادة عمل آلية نزع السلاح من جديد أمر ملح، ويشكل مهمة ذات أولوية قصوى يعتمد عليها التوصل إلى فهم مشترك بشأن مسألة نزع السلاح، وإبرام صكوك محددة ملزمة قانونا وتوطيد النظم القائمة.

إن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي عقدت عام ١٩٧٨، قد ميزت بين مهام المداولات المتباينة الخاصة بهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح، فيما يخص التفاوض بشأن إبرام اتفاقات دولية ملزمة قانونا. إن المكسيك تقدم دعما محدودا لتلك المحافل لأنها قد أنشئت لبلوغ نهاية توليها المكسيك أولوية عالية. إننا نقر بالإسهام الكبير لتلك المحافل في الماضي. ولهذا السبب، وبفعل سعينا المتعطش لنزع سلاح عام وكامل، تبدو الحالة الراهنة غير مبررة وغير مقبولة لنا.

أنتقل أولا إلى مؤتمر نزع السلاح. إن عدم تمكن هذا المحفل من الوفاء بولايته والغرض الذي أنشأه المجتمع الدولي من أجله يشكل مصدر قلق للمكسيك وهو أمر غير مقبول بالنسبة لها. إننا نعتقد بأن أحد دواعي وجود المنظمات الدولية يتمثل في إتاحة مجال للدول الممثلة هناك بإرساء الحوار وبلوغ فهم مشترك. ويتعين أن توفر تلك المجالات آليات حتى يشجع اتخاذ القرار على بناء الاتفاقات.

أنشئ مؤتمر نزع السلاح في سياق الاستعراض الدولي للقوة استجابة لضرورات الحرب الباردة، وفي إطار تلك الديناميات، تمكن من إبرام اتفاقات. ويواجه تكوين مؤتمر نزع السلاح، خلال القرن الحادي والعشرين، ونظامه الداخلي، وأساليب عمله، تحديات فيما يخص التشغيل، بناء على منطق سيناريو دولي متعدد الأقطاب، يعوق عملية اتخاذها للقرارات.

لا توافق المكسيك على وجهة النظر القائلة إن مؤتمر نزع السلاح ضحية للظروف، وأنه طالما لا توجد بيئة مواتية للمفاوضات، فلن يكون بوسعه العمل. ونحن نؤمن بأن العلاقات الدولية دائما صعبة، وبأنه يقع على عاتق المحافل الدولية تعزيز الاتفاقات حتى في خضم الصعاب. بنفس الطريقة، فإن الدول الممثلة في مؤتمر نزع السلاح تعمل في باقي المنظمات، وتحمي مصالحها الوطنية، في باقي المحافل الدولية، التي لا تعاني من الجمود في ظل السيناريو الدولي الحالي.

خلال الأعوام الأخيرة، اضطلع مؤتمر نزع السلاح بالعديد من الأنشطة غير الرسمية، في غياب عمل فني، لكن ذلك لا يعني بأننا على وشك كسر الجمود. لهذا السبب، فنحن نعترف بجهود منبر الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح، الذي يسعى كل عام إلى الحفاظ على نشاط المؤتمر، في مواجهة استحالة الوفاء بولايته. في هذا الصدد، فإننا نذكر بالمناقشات غير الرسمية التي جرت خلال هذه الدورة، خصوصا المناقشات غير الرسمية التي جرت تحت الرئاسة الكولومبية، التي عكست التباينات والأفكار المتعلقة بحالة المؤتمر.

ولذا فنحن ندرك قيمة قوة الدفع الخارجي التي يمكن أن تعطيها الدول للعمل الذي ينبغي القيام به في مؤتمر نزع السلاح. ومن شأن هذه الجهود تعزيز التفاهم المتبادل فيما يتعلق بمواقف الدول وتمكيننا من الاستفادة من الوقت بطريقة مثمرة. غير أن مجرد الانشغال بمسائل نزع السلاح لن يكون مماثلا للأداء الفعلي لعمل المؤتمر الموضوعي.

وتجب علينا الاستفادة القصوى من مؤتمر نزع السلاح بوصفه وسيلة لتحقيق غاية لم تتحقق على مدى ١٥ عاما. والمفارقة في عصرنا هي أنه، في خضم الزخم المتجدد بشأن جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، والبوادر المشجعة الأخيرة التي تمثلها القرارات المتخذة على الصعيدين الأحادي والثنائي فيما يتعلق بالحد من الأسلحة، ليس ممكنا الشروع في المفاوضات المتوقعة، على سبيل المثال، بشأن الامتثال لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد أضرّ الجمود بآلية نزع السلاح برمتها لأكثر من عقد من الزمان، لأنه عندما يكتفي المؤتمر بمجرد عقد المداولات، فإنه لا يعجز عن الوفاء بولايته فحسب، بل يكرر أيضا الاضطلاع بذات المهام التي تضطلع بها هيئة نزع السلاح. وينبغي أن نضيف إلى ذلك أن المناقشات التي دارت في المؤتمر في مناسبات عديدة، تطرقت بشكل حصري تقريبا للمسائل الإجرائية، ولم يكن مؤتمر نزع السلاح قادرا على اقتراح توصيات في السنوات الأخيرة.

تؤيد المكسيك عقد دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة بهدف المعالجة الشاملة لعمل آلية نزع السلاح، ولعمل المؤتمر على وجه الخصوص. بيد أن ذلك يبدو احتمالا بعيدا جدا اليوم في حين يبدو احتمال تمكّن المؤتمر من تحسين أساليب عمله من تلقاء نفسه أكثر بعدا. ولذلك فإننا نرى أنه لا يسعنا مواصلة الانتظار حتى تعقد تلك الدورة الاستثنائية كي تعيد النظر في آليتنا الحالية في مجال نزع السلاح وكيفية تنفيذها.

وكما يعلم الجميع، فقد سعى بلدي منذ سنوات عديدة إلى اعتماد بدائل متباينة تهدف إلى بناء الثقة والتفاهم بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وسنقدم مع النمسا والنرويج، مشروع قرار إلى اللجنة الأولى، مرفقا باقتراح محدد بشأن النظر في بدائل أخرى للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح، إذا استمر الجمود في المؤتمر.

ومن رأينا أنه ينبغي أن تعطي الجمعية العامة دفعة جديدة لأعمال المؤتمر على وجه الاستعجال، لأننا ما دمنا متفقين على عدم العمل، فإن من شأن ذلك أن يولد محفزات سلبية فيما يتعلق بنزع السلاح العام والكامل الذي نسعى إليه جميعا. وعليه، فإننا ندعو الأمم المتحدة إلى النظر في اقتراحنا وفي غيره من الاقتراحات التي تمكننا من تجديد التزاماتنا بنزع السلاح، بما في ذلك إصلاح آلية نزع السلاح بطريقة فعالة، خاصةً وأنها لا تفي بأهدافها ومقاصدها، ولا تحقق معظم إمكاناتها. وفي ذلك العجز ما يلحق الضرر بمصالح الأمن الجماعي.

السيد لاغنر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): على الرغم من أن التحديات في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح لا تزال عديدة، فقد واصل مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح على حد سواء عجزهما لسنوات عديدة، في ذات الوقت الذي تتعدد فيه التحديات الدولية. ولن أتكلم بالتفصيل عن قلق سويسرا البالغ إزاء عدم إحراز تقدم في هذين المحفلين. غير أني أود التأكيد على ثلاث نقاط توضح وجهة نظرنا.

أولاً، إن من الأهمية بمكان أن تكون لدينا آليات ومناهج عمل قادرة على تيسير عقد مداولات ومفاوضات

مجدية، حسنة التوقيت وبطريقة فعالة، بشأن جميع المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ثانيا، تفتقر الآليات الحالية قبل كل شيء، إلى عدم وجود الإرادة السياسية اللازمة لإحراز تقدم أو التعويل على إرادة سياسية من هذا القبيل عندما تبدو. ثالثا، لا يمكن أن تعزى الصعوبات الراهنة فقط إلى العوامل السياسية الخارجية. فعدم إحراز تقدم هو أيضا مسألة ذات طابع مؤسسي.

وقد تابعت سويسرا باهتمام بالغ التطورات العديدة التي حدثت منذ الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام في شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٠ ومناقشة متابعة الجلسة العامة للجمعية العامة المعقودة في تموز/يوليه عام ٢٠١١. ونود مرة أخرى، أن نشكر الأمين العام على شروعه في عملية التنشيط هذه، وعلى جهوده المبذولة في هذا الصدد. ويسرنا أن العديد من الدول الأعضاء تستجيب لدعواته المشجعة إلى إعادة تنشيط آلية نزع السلاح. ويشكل إمساك الدول الأعضاء بزمام هذه العملية على نحو متزايد تطورا حميدا.

وقد تم عرض العديد من الأفكار والمقترحات من أجل إحراز تقدم في عملية التنشيط والمضي قدما بأهداف نزع السلاح المتعدد الأطراف والشروع في الإصلاحات الضرورية. وتتسم بعض تلك الأفكار والمقترحات بكونها ذات طابع أكثر شمولا، في حين يركز بعضها الآخر على الأهداف. ويبدو بعضها طموحا للغاية، في حين يبدو البعض الآخر أقل طموحا. وفي حين يدعو بعضها إلى تنفيذ عملية التنشيط في إطار مؤتمر نزع السلاح، هناك بعض آخر يقترح محاولة نهج جديد تماما ضمن إطار الأمم المتحدة على نطاق أوسع. ونعرب عن تقديرنا لكل تلك المقترحات والتطورات والمبادرات بوصفها إسهامات هامة، وبوسعها المساعدة على كسر حالة الجمود الماثل في مؤتمر نزع السلاح، فضلا عن أن يكون لها أثر إيجابي على آلية نزع السلاح.

وقد قدمت سويسرا – من ذلك المنطلق – مع جنوب أفريقيا وهولندا مشروع القرار A/C.1/66/L.39 المعنون ”تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف“. وقد قدم سفير جنوب أفريقيا مشروع القرار أمس (انظر A/C.1/66/PV.19). ونحن مقتنعون بأن بوسع مشروع القرار أن يوحد الدول الأعضاء، وأن يكون وسيلة لعملية تنشيط تدفعها الدول. ونأمل أن يتمتع مشروع القرار بمشاركة إقليمية واسعة النطاق في تقديمه.

ونرى أن هناك حاجة لاعتماد قرار من قبل الجمعية العامة من شأنه تشجيع الجهود الجارية، والدعوة إلى مزيد من التحليل، فضلا عن الإسهام في توحيد العديد من المقترحات والخيارات والعناصر المعروضة حتى الآن. ويمهد مشروع القرار أيضا الطريق للجمعية العامة كي تنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات في دورتها السابعة والستين، إذا عجزت الحالة الراهنة عن إحداث تغيير نحو الأفضل.

ونحن مقتنعون بأن المناقشات التي دارت بشأن تنشيط الآليات قد أسفرت عن أثر إيجابي. وإذا لم يكن سهلا توفر حلول موجودة بالفعل، فإن اللجنة الأولى تركز بقوة على التحدي المتمثل في المضي قدما بنزع السلاح المتعدد الأطراف، علاوة على تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح. وندرك أن عددا متزايدا من الدول الأعضاء يتقاسم الشواغل المتعلقة بإخفاق مؤتمر نزع السلاح في تنفيذ ولايته على نحو متكرر. ويشجعنا بشكل خاص المزيد من الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بإيجاد حلول للخروج من المأزق الحالي. وقد واصلنا دعم هذه الجهود، وسيكون من دواعي سرورنا أن تسفر هذه المبادرات عن نتائج ملموسة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن سويسرا عازمة بشدة على التمسك بتلك المؤسسات التي خدمتنا على أفضل نحو في الماضي. ونود أن يكون هناك مؤتمر لنزع السلاح، غير أنه ينبغي أن يكون نشطا وفعالا ويضطلع بعمل ملموس. وبخلاف ذلك، سيقوض المؤتمر مكانته وشرعيته من تلقاء نفسه.

ونحن لا نزال مقتنعين بضرورة وجود مجمع لوفود نزع السلاح متاح بشكل دائم، يدعمه خبراء من العواصم والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. ونعتبر أيضا أن من المهم للغاية الحفاظ على منتدى دائم مثل مؤتمر نزع السلاح، يتصدى لتحديات نزع السلاح ويسهم بالتالي في الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين. ونحن بحاجة إلى هذه الهياكل ليس للتفاوض على صكوك جديدة فحسب، ولكن أيضا لضمان التنفيذ الكامل للاتفاقات القائمة.

السيد جيرمان (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أعرب عن ارتياحي لرؤيتكم، سيدي، وأنتم تمثلون دولة زميلة في الاتحاد الأوروبي، على رأس اللجنة وأن أهنئكم على رئاستكم الطموحة للجنتنا.

إن سلوفينيا مؤيد قوي للتعددية الفعالة وتؤمن باتباع نهج متعدد الأطراف لحل المشاكل ومعالجة الشؤون الدولية. وفي هذا الصدد، فإننا غير راضين عن الحالة الراهنة في مجال المفاوضات الدولية لنزع السلاح. وكما نعلم جميعا، فإن آلية نزع السلاح الدولية لم تعد تخدم الغرض منها بصورة سليمة. وأصبح اثنان من محافلها الرئيسية – مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة – عاجزين عن القيام بوظائفهما. وحتى اللجنة الأولى، التي يبدو أنها الهيئة الوحيدة القائمة بعملها في آلية نزع السلاح الدولية، توجد بوضوح إمكانية ومجال لتحسينها. ومداولات لجنتنا يمكن في الواقع أن تكون أقل تكرارا ويمكن أن تشهد مناقشات أكثر تركيزا وذات منحى استراتيجي بدرجة أكبر حول قضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار على الصعيد الدولي.

وهذا هو السبب في أن سلوفينيا رحبت بحرارة في العام الماضي بمبادرة الأمين العام بان كي – مون لتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح والذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر من العام الماضي هنا في نيويورك. وعلينا أن نعترف بأنه لم يتحقق أي تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي منذ فترة طويلة. وفي العام الماضي وخلال الاجتماع الرفيع المستوى، استمعنا إلى الكثير من المقترحات والأفكار التطلعية والمفيدة. ونعتقد أن الوقت قد حان للشروع في عملية متابعة فنية والبدء في تنفيذ هذه الأفكار. والدورة الحالية لهذه اللجنة فرصة جيدة لذلك.

ولهذا السبب تحديدا اشتركنا في تقديم مشروع القرار A/C.1/66/L.39، المعنون ”تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف“ الذي قدمته جنوب أفريقيا وسويسرا وهولندا. ونحن مقتنعون بأن مشروع القرار سيعود علينا بقيمة مضافة وأنه يستحق تأييد اللجنة بالإجماع. وينبغي أن يكون الغرض من مشروع القرار تمهيد الطريق ليس لتحديث وتنشيط آلية نزع السلاح الدولية فحسب، ولكن أيضا لإجراء إصلاح شامل للآلية من شأنه أن يسمح لها بالتصدي على نحو ملائم لتحديات عصرنا. ونحن ندرك جميعا أن هذا لا يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها وأن العملية التي بدأناها في العام الماضي ستكون طويلة وشاقة وصعبة للغاية.

وفي هذا السياق، نؤيد أيضا مشروع القرار A/C.1/66/L.21 المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف“ الذي قدمته النرويج والنمسا

والمكسيك. ومشروع القرار يفتح الباب أمام سبيل جديد يمكن اتباعه مستقبلا، لا سيما خلال الدورة السابعة والستين لهذه اللجنة في العام المقبل. ومشروع القرار يثير نقطة هامة فيما يتعلق بالأصول القيمة لدى المجتمع الدولي في جنيف، حيث يوجد لدينا سلك دبلوماسي محنك في مجال نزع السلاح يمكن استخدامه لهذا الغرض في حالة استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أنه ينبغي لنا، في ظل الحالة التي نواجهها الآن، أن نستكشف جميع السبل الممكنة للمضي قدما بالمفاوضات الدولية لنزع السلاح.

ونسلم بأنه ينبغي لنا أن نميز بين الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل. ونعتقد أن أحد الأهداف القصيرة الأجل للمجتمع الدولي لا يمكن أن يكون مجرد تنشيط مؤتمر نزع السلاح في جنيف، ولكن توسيعه أيضا. وفي هذا الصدد، فإننا نهتدي بالفكرة الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-٢/١٠) ومفادها أن جميع دول العالم مسؤولة عن السلام والأمن الدوليين، وبالتالي فإن من حقها جميعا المشاركة في المفاوضات الدولية لنزع السلاح.

ولذلك، تدعو سلوفينيا أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى بدء مناقشات بشأن توسيع عضويته في وقت مبكر من الدورة السنوية للمؤتمر لعام ٢٠١٢ وتعيين مقرر خاص معني بتوسيع المؤتمر.

السيد أويارثون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تعتقد إسبانيا أن أفضل سبيل لصون السلام والأمن الدوليين هو اتباع نهج متعدد الأطراف حيال قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن ثم، يؤيد وفد بلدي بشدة تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة لنزع السلاح وعدم الانتشار: اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح.

ويتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يخرج في أقرب وقت ممكن من حالة الركود المستمرة منذ ١٤ عاما والتي جعلته هيئة متجمدة لا تقوم بوظائفها. والمؤتمر يواجه مشاكل إجرائية وسياسية، كما ذكرت وفود أخرى. ومن منظور إجرائي، نأسف لأن إساءة استخدام قاعدة توافق الآراء قد جعلت منها حق نقض فعليا يشل العمل الجاري. والوفد الإسباني يعتقد أن قاعدة توافق الآراء هي ممارسة شاملة تم إنشاؤها لإفساح المجال أمام جميع حساسيات الدول الأعضاء، وليس باعتبارها وسيلة لاستبعاد النقاش وتخريب ولاية المؤتمر التفاوضية.

ونحن مضطرون لوصف الحالة في هذا المنتدى المتعدد الأطراف لنزع السلاح بأنها أزمة هيكلية. والحالة مستمرة منذ سنوات طويلة جدا وهي تعبر عن عجز واضح عن التصدي لتعقيدات السياق الأمني الراهن، وتشكك في الوضع الراهن لآلية نزع السلاح. ومن منظور سياسي، نرى أن مشاكل المؤتمر ترجع إلى تصوراته الجامدة بشأن الأمن وعدم قدرته على تقييم أبعاد القضايا الأمنية بشكل صحيح.

وفي مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، نعتقد أنه من الضروري أن نفهم أن التهديدات للأمن تشكل مصدر قلق لجميع البلدان وليس لقلة منها فحسب وأنه يجب لذلك أن يشارك الجميع أيضا في وضع الحلول. وليس هناك طريقة لإيجاد حلول للمشاكل المشتركة أفضل من إجراء مفاوضات متعددة الأطراف في المنتدى الذي أنشئ لهذا الغرض، بدلا من تكريس جميع جهودنا وكل طاقتنا لبحث دائم عن أسباب شلل المفاوضات.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على هيئة نزع السلاح أيضا البدء في تحقيق نتائج ملموسة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لتبسيط المناقشات وجعلها أكثر واقعية وتحديدا مع التركيز على مواضيع النقاش

ذات الأولوية. وقد يكون من المستحسن أيضا أن تعبر وثائق العمل التي يقدمها الرئيس عن التقدم المحرز حتى يمكن للعمل في الدورات اللاحقة الاستفادة من عمل الدورات السابقة.

ويعتقد وفد بلدي أن هناك حاجة أيضا إلى استعراض وتعزيز أساليب عمل اللجنة الأولى. وينبغي أن يركز عملنا على البحث عن حلول جريئة للمشاكل القائمة لا على تنقيح النصوص المتفق عليها. وإسبانيا تؤكد مجددا التزامها بآلية نزع السلاح. ولأننا غير راضين بالمرة عن الهيكل الراهن وأساليب العمل الحالية، فإننا ملتزمون بالتفكير المتعمق والنقاش اللذين يسفران عن تحقيق نتائج. ونحن مستعدون للعمل مع جميع الوفود الحاضرة هنا من أجل تحقيق هذه الأهداف.

السيد شبوكوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ليتوانيا، بصفتها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار تأييدا تاما وتدعمها بنشاط.

وأود أن أتناول بالتفصيل بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة لليتوانيا. نعتقد أن اتباع نهج متعدد الأطراف حيال نزع السلاح وعدم الانتشار أمر ضروري لتطوير القواعد الأساسية والحفاظ عليها وزيادة تعزيزها. وليتوانيا، لكونها مؤيدا قويا للتعددية الفعالة، تعتبر اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة عناصر هامة يعزز بعضها بعضا في آلية نزع السلاح.

إننا نأسف أنه رغم الدعوات الواضحة للجمعية العامة وباقي المحافل، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح بعد من البناء على الزخم وكسر الجمود. ومنذ المفاوضات بشأن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام ١٩٩٦، فقد جرى التفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح، مثل اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الذخائر العنقودية خارج مؤتمر نزع السلاح.

نظرا لاستمرار الجمود في المؤتمر، فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى التفكير في الخيارات، وإذا لزم الأمر، تحديد باقي السبل التي تسمح بإحراز تقدم. من ثم فإننا نرحب بالمبادرات المقدمة خلال دورة اللجنة الأولى هذه، التي ترمي إلى استكشاف سبل إجراء مفاوضات بشأن – على الأقل – بعض المسائل المدرجة على جدول الأعمال الحالي لمؤتمر نزع السلاح.

ويظل توسيع مؤتمر نزع السلاح مسألة معلقة، لما يزيد على أكثر من عقد، ويستدعي المعالجة دون تأخير. ويتمشى هذا النداء مع النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، الذي ينص على استعراض مسألة العضوية على فترات منتظمة. ودعت المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة مرارا وتكرارا إلى تعيين مقرر خاص أو منسق ييسر المناقشات بشأن المسألة بدون الحكم مسبقا على نتائجها. وليتوانيا على قناعة بأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح سيعزز الشفافية والشمولية ويجسد بالتالي الأهداف العالمية لنزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا لعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.9.

السيد سويميرات (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض موقف بلدان حركة عدم الانحياز. تظل الحركة ثابتة في دعمها الكامل لجدول الأعمال المتعدد الأطراف الخاص بنزع السلاح وبتقوية آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. لقد حان الوقت بالنسبة لجميع البلدان لتعمل معا وتتعاون أكثر فيما يخص تسخير العواصم السياسية لكل منها لتنشيط هذه الآلية المهمة. وتعزيز عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، مرهون بتهيئة بيئة سياسية

مواتية، ومراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول، بدلا من تغيير النظام الداخلي.

تدرك حركة عدم الانحياز الحاجة إلى تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وفي هذا السياق، تلاحظ الحركة أن الصعوبة الرئيسية التي تواجهها آلية نزع السلاح تكمن في الافتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية من جانب بعض الدول لإحراز التقدم الفعلي، بما في ذلك على وجه الخصوص نزع السلاح النووي. ولئن كان من المهم الإشارة إلى الإنجازات التي توصل إليها المجتمع الدولي في إطار مؤتمر نزع السلاح، تعرب الحركة عن خيبة أملها لأن المؤتمر لم يستطع القيام بأعمال فنية مُدرجة في جدول أعماله لسنوات عديدة. وفي هذا الصدد، تعتقد الحركة أنه من غير المجدي أن يُعزى عدم تحقيق نتائج ملموسة في المؤتمر إلى نظامه الداخلي فحسب، وذلك لأن هذا النهج قد يخفي العقبة الحقيقية التي يواجهها المؤتمر، والمتمثلة في الافتقار إلى الإرادة السياسية.

وتؤكد الحركة من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وتكرر دعوتها للمؤتمر من أجل الاتفاق على برنامج عمل متزن وشامل، في جملة أمور، تأسيس لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية القصوى. وتؤكد الحركة ضرورة بدء المفاوضات دون مزيد من التأخير في إطار برنامج مقسم إلى مراحل من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وتؤكد الحركة من جديد أهمية الاستنتاج الجماعي الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية، الذي مفاده وجود التزام بالعمل على إجراء المفاوضات بحسن النية واختتامها بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

لقد لاحظت الحركة اعتماد برنامج العمل لدورة المؤتمر عام ٢٠٠٩ الوارد في الوثيقة CD/1864، المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، الذي لم يُنفذ. وتدعو الحركة المؤتمر إلى الاتفاق من خلال توافق الآراء على برنامج عمل متزن وشامل دون المزيد من التأخير.

كما تؤكد الحركة من جديد أهمية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. نستمر في دعم عمل هيئة نزع السلاح بالكامل، ودعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إظهار الإرادة والمرونة السياسيتين اللازمتين، بغية تمكين الهيئة من التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات خلال دورتها القادمة.

إن الحركة تذكر باستمرار صحة الوثيقة الختامية التي تحظى بتوافق الآراء، التي اعتمدت في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-٢/١٠) وبأهميتها القصوى، وإسهامها في الآلية وجدول الأعمال الدوليين المتعلقين بنزع السلاح. في هذا السياق، تجدد الحركة التأكيد على دعمها لعقد الجمعية العامة دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح، بغية توطيد جدول الأعمال والآلية المتعددي الأطراف في إطار الأمم المتحدة.

أتشرف باسم الحركة أن أعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.9، المعنون ”مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح“. وتشجع الحركة أنشطة الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي، من أجل النهوض بقضية نزع السلاح، ومن ثم الإسهام في تعزيز السلام والأمن والاستقرار للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. في هذا الصدد، فإن للعمل المعزز للمراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح المدعومة كما يجب، تأثير هام. ونحن ندعم الصيانة الملائمة للمراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح وتنشيطها.

يتعين على المراكز الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، بغية تحقيق نتائج إيجابية، أن تقوم بأنشطة توعية مبتكرة وببرامج تعليمية، بشأن تعزيز السلام والأمن الإقليميين، من خلال استهداف زيادة التأثير على السلوكات الأساسية المتعلقة بالسلام والأمن ونزع السلاح. وتأمل الحركة في أن جميع البلدان، إلى جانب المجتمع المدني والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية، ستساعد مراكز الأمم المتحدة تلك، في جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن ونزع السلاح الدوليين. يحدونا الأمل في أن مشروع القرار هذا سيحظى بالدعم الملائم من قبل جميع الدول الأعضاء.

السيد هرجي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): ترى كندا بأن الإسهام المحتمل لآلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في إحلال السلام والأمن يظل مهما. لذلك، وبوصف كندا الرئيس الأول لدورة عام ٢٠١١ لمؤتمر نزع السلاح، فقد عملت مع جميع الوفود في محاولة منها للعودة بمؤتمر نزع السلاح للوفاء بولايته التفاوضية. ورغم تلك الجهود، فقد خاب أملنا نتيجة اكتشافنا أن المواقف مترسخة أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي كنا عاجزين عن وضع برنامج عمل خلال تلك الفترة. وتواصلت هذه الحالة المؤسفة خلال الرئاسات اللاحقة وظل مؤتمر نزع السلاح، من ثم خلال هذه السنة، وخلال سنوات عديدة قبل ذلك، يواجه مأزقا، بدون تحقيق تقدم فني. ومن غير المقبول أن يترأس هذه الهيئة، المكرسة للنهوض بنزع السلاح، متسببون معروفون في الانتشار النووي، ينتهكون قرارات مجلس الأمن. ويقوض ذلك بشكل أكبر مصداقية المؤتمر.

ودعمت كندا بنشاط، من أجل معالجة الجمود الذي يعرفه مؤتمر نزع السلاح، العديد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز آلية نزع السلاح. على سبيل المثال، تكلم وزير خارجيتنا السابق، الأونرابل لورنس كانون، خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام بشأن تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح. علاوة على ذلك، وجنبا إلى جنب مع شركائنا في مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار، تسهم كندا إسهامات عملية فيما يخص تنفيذ خطة عمل ٢٠١٠ الخاصة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (انظر NPT/2010/50 (المجلد الأول)). لكن للأسف، ورغم تلك الجهود وجهود أخرى نبيلة، من الواضح أن البعض يرغب في الاحتفاظ بالوضع الراهن.

للأسف، فإن مؤتمر نزع السلاح قد استولى مع مرور الوقت على دور هيئة نزع السلاح، وأمضى وقته فيما يخص التداول تقريبا بشكل حصري بشأن مسائل إجرائية، وبالتالي عدم الوفاء بجدول أعماله الخاص به بوصفه محفلا تفاوضيا. ولعكس هذا الاتجاه، من المرغوب فيه تحقيق تغيير حقيقي. ولا تقع المسؤولية عن جعل هذا الجانب وجوانب أخرى من الآلية تعمل بشكل فعال، على عاتق خمسة بلدان فحسب من بين ٦٥ بلدا، بل على عاتق كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

يجب علينا التصدي بطريقة جماعية للتحديات الخطيرة التي تطرحها، من بين عوامل أخرى، العراقيل التي تضعها أقلية صغيرة أمام مؤتمر نزع السلاح وتمنعه من الاضطلاع بدوره الأساسي المتمثل في التفاوض. وليس بوسع آلية نزع السلاح المعطوبة أن تصلح عطبها ذاتياً. ويتعين علينا أن نتحمل مسؤوليتنا بوصفنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي فيما يتعلق باستكشاف جميع السبل المؤدية إلى تمكين مؤتمر نزع السلاح من تحقيق علة وجوده والشروع في المفاوضات.

ولا بد لنا من الاستفادة بطريقة ملائمة خارج إطار مؤتمر نزع السلاح، من المنظمات الدولية والمكاتب والهيئات والوحدات المنشأة خصوصاً لدعم العديد من الاتفاقات الدولية التي تشكل جزءا من جهود عدم الانتشار العالمي،

وتحديد الأسلحة وجدول أعمال نزع السلاح. ونود التنويه على وجه الخصوص، بالعمل الهام الذي تضطلع به، بين العديد من الهيئات الأخرى، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووحدات دعم تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وتمثل الطريقة التي تعمل بها تلك الهيئات الأشكال التي يمكن عبرها إعادة جهود الأمم المتحدة المبذولة في مجال نزع السلاح والآليات ذات الصلة إلى العمل المثمر المؤدي نحو تحقيق هدفنا المشترك، المتمثل في الوصول إلى عالم أكثر أمنا. ولهذا السبب تشعر كندا بأن معارضة بعض الدول مثل إيران وكوبا وفنزويلا في المؤتمر السنوي العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في أيلول/سبتمبر قد حالت دون اتخاذ قرار طال أوانه بشأن تعزيز الضمانات. ويشكل ذلك تطوراً مثيراً للقلق فيما يتعلق بجانب رئيسي من جوانب آلية نزع السلاح.

(تكلم بالفرنسية)

وتعتقد كندا أن التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو المبادرة المنطقية التالية في مجال نزع السلاح. وستقدم كندا مرة أخرى مشروع قرار بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض إنتاج الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة. ويحدونا الأمل في أن تدعم جميع الدول هذا النص، مع الاعتراف بأن حالة التقاعس عن العمل الراهنة غير مقبولة. ويهنئ وفدنا في ذلك الصدد، أستراليا واليابان على الاشتراك في رئاسة سلسلة من الأحداث التي عقدت على هامش المؤتمر بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المعقود في جنيف هذا العام. وقد ساعدت تلك الأنشطة على وضع الأساس للمفاوضات في المستقبل.

(تكلم بالإنكليزية)

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام كندا بالعمل مع جميع الوفود في اللجنة الأولى لإعداد مشاريع قرارات تنظر فيها الجمعية العامة، ومن شأنها أن تسهم في المضي قدما بهدفنا المشترك الرامي إلى صون السلام والأمن الدوليين.

السيد أبو العينين (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تود مصر أولا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز. وتعيد مصر تأكيد دعمها الكامل لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح القائمة، التي أثبتت فعاليتها بوصفها مجموعة من الأدوات الدولية في مجال نزع السلاح، على النحو الذي تم التنبؤ به في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ولا ريب أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح. وهذا هو السياق الذي ينبغي أن يوجهنا عند النظر في جميع القرارات العديدة ذات الصلة بأعمال مؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن نتذكر أيضا أن المجتمع الدولي قد حصل – من خلال مؤتمر نزع السلاح – على عدد من الصكوك القانونية الرئيسية التي شكلت التزاماتنا القانونية، وممارساتنا على الصعيدين الوطني والدولي في تلك المجالات.

ولهذه الأسباب، فإنه ليس إيجابيا استخدام هذه الدورة للجنة الأولى لتوجيه الانتقادات إلى مؤتمر نزع السلاح، أو أن نأخذ مفاوضات نزع السلاح إلى خارج سياق المؤتمر. وفي الواقع، فقد اضطلعت الأمم المتحدة منذ اختتام الدورة السابقة للجنة الأولى، بدورها فيما يتعلق

بالبحث عن وسائل للمضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. وآخر تلك الجهود، المناقشة العامة التي عقدتها الجمعية العامة في تموز/يوليو في سياق متابعة الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٠ مع التركيز على تنشيط مؤتمر نزع السلاح.

ومن رأينا أن هذه المناقشة قد أثبتت بوضوح أن غياب الإرادة السياسية الرامية إلى التوصل إلى نتيجة متوازنة تعكس مصالح جميع البلدان، لا يزال يشكل العقبة الرئيسية التي تعيق مؤتمر نزع السلاح في جنيف وهيئة نزع السلاح في نيويورك، وأن النظام الداخلي ليس هو المشكلة الفعلية. ولم يكن هذا الاستنتاج مفاجئا، لأن الحل يكمن دائما في معالجة جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر من خلال نهج متكامل يشمل أهم ما يشمل، التفاوض بشأن نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية السلبية، والتوصل إلى معاهدة لحظر المواد الانشطارية، بما في ذلك المخزونات لأغراض عسكرية.

وإذ نحيي الجهود التي يبذلها الأمين العام في مجال تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، فإنه يجب أن توجه كل تلك المبادرات نحو تعزيز قدرة مؤتمر نزع السلاح على التعامل بفعالية مع مسائل نزع السلاح في سياق أطره الموضوعية والإجرائية. وعليه، فإننا نشعر بالقلق العميق من دعوات البعض إلى تجاوز مؤتمر نزع السلاح عن طريق نقل المفاوضات بشأن المواضيع التي تقع حصرا في نطاق جدول أعماله، إلى غيره من المحافل.

ولا بد من ذكر الحقيقة التاريخية وهي أن قاعدة توافق الآراء التي تحكم مؤتمر نزع السلاح لم تقترحها أو تطالب بها دول عدم الانحياز. بل استخدم تلك القاعدة أعضاء آخرون سعوا إلى السيطرة على أنشطة مؤتمر نزع السلاح. وبالتالي، فإنه يجب علينا أن نبذل قصارى الجهود الممكنة من أجل تنشيط مؤتمر نزع السلاح عبر ممارسة الإرادة السياسية القوية حتى نضمن أنه لا يزال المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح.

وفي الواقع، فإن تعدد القرارات التي تتعامل مع أعمال مؤتمر نزع السلاح يصرف الانتباه عن المهمة الأساسية التي تستحق أن توليها جميع الدول الأعضاء الاهتمام والجهد اللازمين: التوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل دون مزيد من التأخير. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي بعض الأفكار المقترحة إلى إنشاء هياكل ازدواجية قد تقتصر على مناقشة إحدى المسائل المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، في ذات الوقت الذي يتناولها المؤتمر نفسه. وبالإضافة إلى التعدي المحتمل على اختصاصات مؤتمر نزع السلاح، فهناك أيضا احتمال ازدواج العمل.

وترحب مصر بأي عمل جماعي تضطلع به الدول الأعضاء بهدف تنشيط أعمال المؤتمر، ما دامت تلك الجهود لا تستهدف النظام الداخلي للمؤتمر ولا أولوياته. وقد كان ذلك موقفنا عند اعتماد برنامج عمل المؤتمر في عام ٢٠٠٩، على النحو الوارد في الوثيقة CD/1864، ونهجنا أيضا في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في أيلول/سبتمبر. ويظل ذلك موقفنا الثابت دون أن يطرأ عليه أي تغيير.

وفي حين نوافق تماما على أن تنشيط المؤتمر يمثل بُعدا هاما من الجهود المبذولة لتنشيط آلية نزع السلاح، فإن من رأي مصر أن هناك حاجة كبيرة إلى بذل جهود مماثلة لإعادة تنشيط هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وإلى زيادة تبسيط عمل اللجنة الأولى. وإذ نشير إلى أن آلية نزع السلاح اليوم هي في المقام الأول نتيجة لعمل الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة، فإنه ينبغي إعادة تنشيط محفل بكل تلك

الأهمية، جنبا إلى جنب مع استعداداتنا لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح. وستكون تلك الدورة أكثر المحافل اختصاصاً فيما يتعلق بتقييم ولايات الآلية وأطرها الإجرائية، بما في ذلك على وجه الخصوص، مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وتدعم مصر في هذا الصدد، هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة ضمن آليات المنظمة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. وتُقر مصر بأهمية عمل الهيئة وبالنتائج الهامة التي يمكن أن تتوصل إليها. وبالفعل، فقد تحقق – عبر هيئة نزع السلاح – الوصول إلى توافق رئيسي للآراء فيما يتعلق بوضع بعض المبادئ التوجيهية والقواعد والمعايير الرئيسية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وترحب مصر أيضا بالجهود الموضوعية التي يبذلها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في بعض مسائل نزع السلاح. ومع ذلك، فإنه لا يزال من الأهمية بمكان بالنسبة لنا، أن تعزز موارد المعهد ومهاراته اللازمة بغية تمكينه من الوفاء بأولويات عضوية الأمم المتحدة بأسرها.

ويقتضي الاعتراف بأهمية مسألة آلية نزع السلاح القائمة التابعة للأمم المتحدة، أن تكون الجهود المبذولة ذات طابع جماعي وليس فرديا، وأن تكون متكاملة وليست متناقضة، توافقية وليست انقسامية. وعليه، فإنه يجب على اللجنة الأولى الأخذ بهذه المبادئ في الاعتبار عند النظر في مشاريع القرارات العديدة المقدمة إليها.

السيد بولو (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): عندما نحاول، المجتمع الدولي، إعادة التأكيد على هيبة آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، فإننا في فنلندا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يكون جهة تنسيق جهودنا. لا بديل عن دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. وللمؤتمر ما يبرر شعوره بالفخر لأنه تمكن من وضع قواعد دولية مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. هذه إنجازات مشهودة.

بيد أن الجمود الذي دام عقدا من الزمن في مؤتمر نزع السلاح يهدد بانهيار نظام المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. إن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح معرضة للخطر، وتتطلب إعادة الانخراط السياسي والتفكير المتجدد من جانبنا جميعا. سيسهم بدء المفاوضات إسهاما إيجابيا في مناخ الثقة المتبادلة والأمن.

ويتعين إيلاء الأولوية إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. يجب أن نبدأ المفاوضات بشأن هذه المعاهدة بدون تأخير. وينبغي لهذه المفاوضات أن تجري في مؤتمر نزع السلاح. إنه المحفل الذي يأخذ في الاعتبار مختلف الشواغل المتعلقة بالأمن القومي بطريقة لن يفعلها أي محفل مخصص. هذا شيء لا تتحمل البلدان الأصغر أن تفقده. من شأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تقربنا خطوة من هدفنا المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا ضروري لجهودنا في مجال منع الانتشار.

وأناشد الجميع السماح باستئناف العمل في مؤتمر نزع السلاح. نحن بحاجة إلى مناقشة موضوعية بدرجة أكبر والبحث عن أرضية مشتركة، وإجراءات أقل في اللجنة الأولى، وكذلك في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونأمل، مع إعادة الانخراط السياسي من جانب جميع الدول الأعضاء، أن نستطيع معا المضي قدما بجدول الأعمال. حان الوقت لكي ننكب على العمل وقد شمر وفدي بالفعل عن ساعديه.

السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود، أولا، أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

تعتقد جمهورية إيران الإسلامية، في حين تؤكد على الأهمية القصوى لتعددية الأطراف باعتبارها المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح، اعتقادا راسخا بأنه، نظرا للطابع الحساس لقضايا نزع السلاح وعلاقتها الوثيقة بالمصالح العليا للأمن القومي للدول، فإن المفاوضات المتعددة الأطراف والمتوازنة وغير التمييزية والشفافة والقائمة على توافق الآراء داخل الأمم المتحدة هي السبيل الوحيد للنهوض بجدول أعمال وآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

ويسلط وفدي الضوء أيضا على الأهمية القصوى للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار S-10/2) التي ترقى إلى كونها دستورا وعلى استمرار صلاحيتها. هذه الوثيقة التوافقية، وخاصة فقراتها ١٠ و ٢٠ و ١١٣، تسلم بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية باعتبارها أولوية قصوى، وبالاعتراف بأنه قد تم إحراز تقدم محدود في هذا الصدد في إطار آلية نزع السلاح القائمة بحلول عام ١٩٧٨، فإنها تتضمن قرارات في ما يتعلق بتحسينها وتنشيطها. وعلاوة على ذلك، وإذ تؤكد على الدور الكبير والأداء الفعال لآلية دولية مناسبة، فإنها تؤكد بعبارات واضحة أن الإرادة السياسية، وخاصة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، هي العامل الحاسم لتحقيق تقدم حقيقي في آلية نزع السلاح وفي نزع السلاح النووي أيضا.

ومع الأخذ في الاعتبار التقدم المحرز في إطار الهيئات التداولية والتفاوضية لآلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، حتى في السياق السياسي والأمني المعقد للحرب الباردة في إطار نفس الهيكل والنظام الداخلي، فمن الواضح أن الآلية كأداة، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، أثبتت تماما كفاءتها وفعالية نظامها الداخلي، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء.

ولذلك، فإن المشكلة الرئيسية التي تكتنف آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، هي انعدام الإرادة السياسية الحقيقية من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، والمدافعين عنها، غير الراغبة في الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل لتناول جميع القضايا الأساسية على قدم المساواة، والتي ترغب في استخدام مؤتمر نزع السلاح للنهوض فحسب بمصالحهم الخاصة، وتتردد في مراعاة المصالح الأمنية للآخرين.

وفي ظل هذه الظروف، لا يكمن الحل في تعديل النظام الداخلي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أو مؤتمر نزع السلاح، ولا في تكاثر القرارات أو المقترحات الغريبة وغير الواقعية لمعالجة قضايا نزع السلاح الحساسة للغاية. نحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن مؤتمر نزع السلاح هو، وينبغي أن يبقى، المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، وينبغي تعزيز دوره في مجال نزع السلاح النووي. ونرى أنه لا يوجد بديل لمؤتمر نزع السلاح، ولا يمكن لأي مبادرة ممكنة أن تحل محل دور الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (الدورة الاستثنائية الرابعة). وبدلا من إلقاء اللوم في حالة الجمود الراهنة على هيئة نزع السلاح أو مؤتمر نزع السلاح أو قاعدة توافق الآراء، ينبغي إلقاء اللوم كاملا على بلدان مثل كندا التي ترى أن هذه الهيئات، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، مكان للنظر في قضية واحدة حال دون إحراز أي تقدم فيها طوال أكثر من عقد من الزمن.

ومع ذلك، فإن المنتدى الوحيد المؤهل والمناسب لمناقشة وتوجيه القضايا الفنية والمؤسسية المتعلقة بنزع السلاح، بما في ذلك أي تعديل محتمل للولايات أو النظام

الداخلي لمؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح هو الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وبالتالي فإننا نؤيد بقوة عقد الدورة الاستثنائية الرابعة، التي تحظى أيضا بدعم قوي من العديد من البلدان، وخاصة الدول غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

إن المشكلة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح، تاريخيا، ليست جديدة، وإن كانت هناك محاولات متواصلة لإخفاء الطابع السياسي لهذا الخمول في هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، ومسائل فنية مثل النظام الداخلي. لكن كما خلص المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح بشكل مناسب في تقريره (انظر A/56/400)، فإن ما يبدو أنه مشاكل إجرائية هو في الواقع مشاكل سياسية.

ولذلك، فإن أفضل طريقة للتصدي لهذا التحدي هي في الواقع عبور النهر عند أكثر مناطقه ضحالة من خلال تعبئة الإرادة السياسية القوية، ولا سيما من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، باسم آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. نحن نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يركز على النهوض بجدول أعمال نزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نؤيد بقوة البدء المبكر في مؤتمر نزع السلاح لمفاوضات بشأن وضع برنامج لنزع السلاح النووي على مراحل وفي إطار زمني محدد، بما في ذلك اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

أخيرا، نحن نرى أن عدم الانتشار يستمد شرعيته من هدف أكبر، وهو نزع السلاح النووي. وفي حين جرى على مدى العقود القليلة الماضية فرض وضع النهوض بأهداف عدم الانتشار على قمة جداول أعمال المحافل الدولية، وتحقق تقدم كبير في بعض المجالات، من المؤسف أنه لم يجر إحراز أي تقدم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، والذي تجلى في التردد المستمر من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في بدء مؤتمر نزع السلاح لمفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية. وما دامت هذه الدول الحائزة للأسلحة النووية تتبع هذا النهج غير المتوازن، والعالم ينقسم إلى من يملكون الأسلحة النووية ومن لا يملكونها، لن يتحقق هدف نزع السلاح النووي فحسب، بل وسيواجه النهوض بالأهداف الأخرى تحديات خطيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا الآن إلى كل البيانات في إطار المجموعة ٧، ”آلية نزع السلاح“.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سنبدأ، غدا ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر الجزء الثالث والأخير، مرحلة البت، في جميع مشاريع القرارات والمقررات. في هذه المرحلة، أود أن أطلع اللجنة على الإجراء الذي سيوجه عملنا خلال هذه المرحلة.

ستبت اللجنة في جميع مشاريع القرارات والمقررات كما هو محدد في البرنامج المقترح للرئيس في الوثيقة CRP.2 التي جرى تعميمها وتحميلها على بوابة موقع اللجنة الأولى على الإنترنت، كويكفرست. وأشجع جميع الوفود على الإطلاع على البرنامج.

وستوزع الأمانة العامة ورقات غير رسمية تتضمن قائمة بمشاريع القرارات الجاهزة للبت فيها في كل مجموعة من المجموعات السبع التي ناقشناها، وسيجري التصويت على أساس كل مجموعة على حدة. وقد وزعت الورقة غير الرسمية الأولى اليوم. وأعتزم، بتعاون الأعضاء وعلى أساس الممارسات المتبعة والسوابق الماضية، الانتقال بأقصى كفاءة ممكنة من مجموعة إلى أخرى، مع الحفاظ على قدر من المرونة عند الاقتضاء.

وأثناء مرحلة اتخاذ القرارات، ستتاح للوفود فرصة أخيرة لتقديم مشاريع القرارات في إطار المجموعة قيد النظر.

وأود أن أطلب إلى الوفود أن تتوخى الإيجاز قدر الإمكان لدى قيامها بذلك. وتستطيع الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات أو تعليقات عامة، بخلاف تعليلات التصويت أو المواقف بشأن مشاريع القرارات الواردة في مجموعة معينة، أن تفعل ذلك.

وستتاح الفرصة أيضا للوفود لشرح مواقفها أو تعليل تصويتها في بيان موحد بشأن جميع مشاريع القرارات والمقررات المتصلة بمجموعة معينة قبل أن تشرع اللجنة في البت فيها. وسيجري التصويت على مشاريع القرارات الواحد تلو الآخر ودون حدوث توقف فيما بينها.

وبمجرد أن تنتهي اللجنة من البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات الواردة في مجموعة معينة، سيسمح للوفود التي ترغب في تعليل مواقفها أو تصويتها بعد التصويت بأن تفعل ذلك بطريقة موحدة، بعد الانتهاء من التصويت على مجموعة معينة. وإذا لم يتم لأي سبب من الأسباب الانتهاء من البت في مشاريع القرارات والمقررات الواردة في ورقة غير رسمية معينة خلال أي جلسة من الجلسات، سوف تنهي اللجنة أولا في جلستها التالية البت في تلك المشاريع المتبقية قبل الشروع في البت في ورقة غير رسمية جديدة.

وأعتزم أن اتبع هذا الإجراء بحزم من أجل ضمان الاستخدام الكامل والكفء للوقت وموارد المؤتمرات المخصصة للجنة. الموقف الآن هو أن الوقت المتبقي لدينا محدود للغاية. لذلك فإنني أناشد جميع الوفود التقيد التام بهذا الإجراء وأن تتجنب أي توقف بمجرد أن يبدأ التصويت على أي مجموعة.

وأود أيضا أن أؤكد على أنه، وفقا للنظام الداخلي، لا يسمح لمقدمي مشاريع القرارات بأن يدلوا بأية بيانات تعليلا لتصويتهم سواء قبل أو بعد البت فيها. ومع ذلك، لن يسمح للوفود بأن تدلي ببيانات عامة إلا في بداية الجلسة المعنية بالمجموعة قيد النظر.

وبغية تجنب أي سوء فهم، أحث بقوة الوفود التي تسعى لإجراء تصويت مسجل على أي مشروع قرار على أن تتفضل بإبلاغ الأمانة العامة بعزمها في أسرع وقت ممكن قبل أن تبدأ اللجنة البت في المجموعة المعينة.

أخيرا، في ما يتعلق بتأجيل البت في أي مشروع قرار، أحث جميع الوفود على أن تبلغ الأمانة العامة سلفا – على الأقل قبل يوم واحد من التاريخ المحدد للبت في مشروع القرار. ومع ذلك، ينبغي بذل كل الجهود للامتناع عن اللجوء إلى تأجيل البت في المشروع.

وبغية التأكد من أن كل وفد يفهم تماما عملية مرحلة البت، أعدت الأمانة ورقة معلومات مماثلة لتلك التي جرى تعميمها في السنوات السابقة، في ما يتعلق بالقواعد الأساسية للبت في مشاريع القرارات، والتي سيتم تعميمها في القاعة. وأرجو من جميع الوفود التأكد من الحصول على نسخة.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على هذا الإجراء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع اللجنة الآن إلى عروض من ممثلي ١٠ منظمات غير حكومية. سيتناول اثنان المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية، وسيتكلم واحد عن أمن الفضاء الخارجي، وسيركز واحد على مداولات مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في حين سيناقش ستة شتى المسائل المتصلة بالأسلحة التقليدية. أطلب إلى المتكلمين التكرم بتوخي الإيجاز والدقة في بياناتهم، والبدء ببيان موضوع العرض.

قبل المضي قدما، سأعلق الجلسة لنتمكن من الاستمرار في إطار غير رسمي.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بورلاند (بليز).

علقت الجلسة الساعة ١٦/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٤٥.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): الجلسة التالية للجنة ستعقد غدا، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٥/٠٠ تماما في هذه القاعة، حيث سنبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة من عملنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.